العيبان: المملكة تسخّر إمكاناتها كافة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

...وشدد معاليه على أن جريمة الاتجار بالأشخاص تمثل انتهاكاً لكل الشرائع السماوية، والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وصون كرامته؛ لذا فقد بادرت حكومة المملكة العربية السعودية في بناء القدرات الوطنية لمكافحة هذه الجريمة على نطاق المنع والحماية والرعاية والمعاقبة، وأصدرت نظاماً لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص يمثل الإطار القانوني للتعامل مع القضايا المتعلقة بهذه الجريمة، والتحقيق، ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وصدرت العديد من الأحكام القضائية ضد المدانين بموجبه، كما أنشأت لجنة وطنية دائمة لمتابعة أوضاع ضحايا الاتجار بالأشخاص وتوفير المأوى، ووسائل الحماية والرعاية الطبية والنفسية، والمساعدة القانونية؛ لضمان عدم معاودة إيذائهم، ووضع سياسة تحث على البحث النشط عن الضحايا ووسائل التعرف إليهم، كما أنها تنسق جهود الجهات الحكومية والمجتمع المدني في هذا الشأن. كما أصدرت المملكة وتعمل على إصدار العديد من القوانين ذات الصلة مثل: قانون العمل، وقانون حماية الطفل، وقانون الحماية من الإيذاء، وقانون مكافحة الفساد، ولائحة لتنظيم نشاط العمالة المنزلية بما يضمن حقوق العامل وصاحب العمل.

وبين معالي الدكتور العيبان أن المملكة انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. وسعت المملكة لجعل تشريعاتها المحلية متوافقة مع المعايير الدولية.

الهيئة تثمن جهود وزارة الصحة بمواجهة فيروس الكورونا

التقى معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، في مكتب معاليه بالوزارة؛ بمعالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين.

واطلع وفد هيئة حقوق الإنسان على جهود وزارة الصحة في مواجهة فيروس الكورونا، والخطة الوقائية والإجراءات الاحترازية التي قامت بها الوزارة في هذا الشأن، والتعاون الدولي مع المنظمات العالمية حيال هذا الفيروس الجديد.

وأوضح معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في تصريح له عقب الاجتماع أن هيئة حقوق الإنسان حريصة على التواصل مع جميع الجهات لتتحقق من إيفاء هذه الحقوق كل في مجاله، والحق في الصحة متعدد الجوانب.

وثمَّن آل حسين الاستجابة السريعة من قبل معالي وزير الصحة على ما تم ملاحظته من قبل «الهيئة» في بعض المستشفيات في عدد من مناطق المملكة، منوهاً بخطوات وزارة الصحة في تعزيز مفهوم الحقوق عبر تأسيس إدارات متخصصة لحقوق المرضى والموظفين، ورفع شعار المريض أولاً، مشيراً إلى أن هذه خطوات تنهض بالهمم لكل من يعمل بالمجال الصحي، وتؤكد الدور الفاعل لوزارة الصحة.

هيئة حقوق الإنسان تدين تدخّل حزب الله اللبناني في سورية

أدان مجلس هيئة حقوق الإنسان، الذي عقد جلسته مؤخراً برئاسة معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان، ما يتعرض له الشعب السوري من إبادة وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان من قبل النظام السوري الوحشي وأعوانه، وما يحدث من تدخل سافر من قبل قوى خارجية ومما يسمى (حزب الله اللبناني) على أساس حزبي وطائفي من قبل عناصره التي لا يخفى على العالم انتماؤها وتاريخها الدموي وعنصريتها المقيتة، سواء ضد أبناء وطنها أو من خلال تدخلها السافر في الشأن السوري ومشاركتها العلنية في قتل المدنيين والأبرياء وانتهاك حرمات الشعب السوري وتدمير مكتسباته بطريقة وحشية همجية لا توفر طفلاً ولا امرأة ولا شيخاً، ولا تتورع عن هدم مسجد أو مدرسة أو مستشفى، مع تبنّيها شعارات طائفية هدفها الإمعان في الظلم والعدوان وتهديد الدول المجاورة، وتأجيج الفتن الداخلية، وتمزيق الوحدة العربية والإسلامية.

ووصف مجلس هيئة حقوق الإنسان ما يحدث من الجرائم المبنية على الانتماء الطائفي بالمفجعة، حيث انتهكت حقوق الإنسان التي حفظتها الشرائع السماوية والقوانين الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.

كما أدان المجلس ما تتضمنه خطابات قيادات ما يسمى (حزب الله) الحزبية الطائفية - التي شارك أفرادها في قتل الشعب السوري - من تأجيج طائفي واستهتار بالحياة الإنسانية وقتل للأبرياء وترويع للشعب السوري وإثارة للفتن في المنطقة، مستنكراً الجرائم الفادحة للنظام السوري وأعوانه التي شاركت في هذه الجرائم الشنيعة التي تحدث في سورية منذ أكثر من عامين وبأعتى أنواع الأسلحة، وما آل إليه الوضع هناك من قتل وتهجير للأسر من مناطقها. وقد أعرب مجلس هيئة حقوق الإنسان عن بالغ قلقه لاستمرار تدهور الأوضاع الإنسانية وتشريد الملايين وتدمير البنية التحتية، وأكد المجلس موقف المملكة العربية السعودية الثابت بقيادة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - منذ اندلاع الأزمة القائم على دعم الشعب السوري وبذل كافة الجهود من أجل حمايته ورفع الظلم عنه وإغاثته. وقد ثمن المجلس البيان الصادر من مجلس التعاون الخليجي حول الأوضاع في سورية، كما دعا المجلس الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي، ممثلاً في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، للمسارعة في وقف هذا العدوان وإغاثة الشعب السوري ومساندته في مطالبه المشروعة والحفاظ على مصالحه وحرماته، وحماية وحدة أرضه وشعبه.